بعد عام ٢٠٠٣. وستؤدي احتمالات زيادة الإيرادات من صادرات النفط إلى اعتماد الحكومة العراقية لميزانية قياسية للعام ٢٠١٢، حيث ستصل إلى قمة أكثر من ١٠٠ مليار دولار (مرتفعة عن معدل ٢٠١١ البالغ ٨٢,٦ مليار دولار).

- بذل جهود جديدة لتسوية القضايا العالقة. جاءت المشاحنات السياسية على قانون النفط والغاز الذي طال انتظاره لتثبت إثباتاً كبيراً التنافس الجاري بين أفرع السلطة التنفيذية والتشريعية في العراق، وبين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان (KRG) في هذا الربع. واقترح كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء (COM) قوانين متنافسة، ولكن لم تطبق أيّاً من اقتراحاتهم لتصبح قانوناً. حيث جاء مشروع قانون مجلس الوزراء العراقي ليعطي سلطة كبيرة على إدارة الموارد الهيدروكربونية في العراق إلى مكتب رئيس الوزراء، وهو الأمر الذي عارضه بشدة مسؤولي حكومة إقليم كردستان.

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

عمليات التدقيق

نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع عملية تدقيقه الثالثة ول صندوق تنمية العراق (DFI)، مبيناً كشف حساب عن ٦,٦ مليار دولار من أموال صندوق تنمية العراق كانت تحت سيطرة سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) عندما انتهى عملها في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وتوصلت عملية التدقيق إلى أن معظم مبلغ ٦,٦ مليار دولار كانت في بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك والبنك المركزي العراقي (CBI) في اليوم الذي انتهى فيه عمل سلطة الائتلاف المؤقتة. وحسب تكهنات البعض، لم يفقد هذا المال.

وتوصلت عمليات التدقيق الأخرى التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع إلى ما يلي:

- أنفقت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ مليون دولار على نظام معالجة مياه الصرف الصحي في الفلوجة على مدى السنوات السبع الماضية، وهو مبلغ أكثر بثلاث مرات عن التكلفة الأصلية، وهي تخدم عدد سكان أقل بكثير مما كان مخططاً له في البداية.
- ألغت قيادة القيادة المركزية الأمريكية لعمليات التعاقد عدد ١٦ من عقود إعادة الإعمار من حزيران/يونيو ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل عام ٢٠١١، وهو عدد أقل بكثير مما ألغته منظمتها السابقة، حيث ألغت ٩٨١ من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وحتى منتصف عام ٢٠٠٨. وعزى السبب في هذا الانخفاض غالباً إلى قلة عدد برامج إعادة الإعمار وتحسين الولايات المتحدة لإدارة عمليات التعاقد وتحسين أداء المتعاقد.
- طلبت ست منظمات غير ربحية تتلقى الأموال الأمريكية لتنفيذ برامج في العراق بتكاليف كبيرة متنوعة وغير مباشرة لإدارة العقود الأمنية، والتي تتراوح من نحو ٥٠٠٠ دولار إلى أكثر من ٩٠٠٠٠٠ دولار.
- اتخذت كلاً من القيادة المركزية الأمريكية وو القوات الأمريكية في العراق و فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) إجراءات كافية لإغلاق ٢٤ من عدد ٢٦ من توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من عمليات التدقيق الموجهة لهم.
- لا توجد أمور هامة تتعلق بوضع مبلغ ١,١ مليار دولار تقريباً والموجود في صناديق الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون للسنة المالية ٢٠٠٦ حتى السنة المالية ٢٠١٠ والمخصصة لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في العراق.

ومنذ عام ٢٠٠٤، نشرت مديرية تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠١ من التقارير.

التحقيقات

توصلت أعمال التحقيقات التي أجراها بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حتي الآن، إلى ٦٨ لائحة اتهام و٥٧ من الإدانات و٣٥ من الاعتقالات وأكثر من ١٥٤ مليون دولار من العقوبات النقدية. شملت إنجازات التحقيق الهامة في هذا الربع ما يلي:

- الحكم على عقيد متقاعد في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة عام بتهمة قبول الرشاوي مقابل منح العقود
- الحكم على مقدم سابق بالسجن لمدة ١٨ شهرا لقبول الهبات غير مشروعة من المقاولين العراقيين وللسرقة من الوقود الاحتياطي العراقي
- الحكم على رقيب أول في الجيش الأمريكي سابق بأربع سنوات تحت المراقبة بتهمة التآمر لسرقة المولدات الكهربائية من قاعدة في الموصل وبيعها في السوق السوداء المحلية
- إقرار رقيب في مشاة البحرية الأمريكية بسلاح المدفعية بالذنب في تهمتين بالتآمر لسرقة أكثر من ٧٠ من المولدات الكهربائية من قاعدتين أمريكيتين قرب الفلوجة
- إقرار موظف مدني في فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي سابق بالتآمر لتلقي رشاوى من المقاولين العراقيين

ويوصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر العمل على ١٠١ من التحقيقات المفتوحة.

للحصول على التقرير الكامل

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق www.sigir.mil • البريد الإلكتروني PublicAffairs@sigir.mil • هاتف 703.428.1100

التغير في أوضاع الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق

سيمثل يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ العلامة الفاصلة لبداية مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية المستمرة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية (GOI). وستنتهي المهمة العسكرية الأمريكية في العراق بإنهاء العمل في كل قواعد القوات الأمريكية في العراق (USF-I) قريباً أو نقلها إلى قوات الأمن العراقية (ISF). وابتداء من العام ٢٠١٢، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية ستكون شبيهة بتلك العلاقات التي تتمتع بها الولايات المتحدة مع الدول الأخرى ذات السيادة التي تتلقي كميات كبيرة مساعدات الجيش الأمريكي والمساعدات الاقتصادية والمساعدات الإنمائية.

وقد تم التحضير لهذه المرحلة الجديدة المقبلة منذ عدة سنوات. فقد زادت وزارة الخارجية (DoS) من حجم ونطاق مهمتها. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، افتتح مكتب جديد من مكاتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I). وهو الآن النقطة المحورية لتعاون الولايات المتحدة الأمني مع العراق. كما شهد ١ تشرين الأول/أكتوبر أيضاً على بداية مهمة مساعدة وزارة الخارجية للشرطة. وسوف تختلف هذه المهمة جذرياً عن المبادرات السابقة الأكبر حجماً والأكثر تركيزا على الناحية التكتيكية في تدريب الشرطة والتي كانت تديرها قوات الجيش الأمريكية.

برنامج وزارة الخارجية لتطوير الشرطة

أفتتح مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) رسمياً بعد أكثر من عامين من التخطيط برنامج تطوير الشرطة (PDP) في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وسيتم توظيف حوالي ١١٥ من المستشارين الأمريكيين في برنامج تطوير الشرطة لتقديم النصح والمساعدات الأخرى لمسؤولي وزارة الداخلية (MOI). وفي ظل أوضاع الميزانية غير الواضحة، فإن وزارة الخارجية تمضي في مراحل تدريجية متمهلة في البرنامج، باستثناء الطائرة المخطط لها أن تنقل المستشارين لمنشآت وزارة الداخلية في جميع أنحاء العراق. وتظهر وثائق مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه سيتم استخدام حوالي ١٢٪ من الأموال لتمويل برنامج تقديم المشورة والتوجيه للشرطة العراقية، بما يتوازن مع المخصص لدفع مدفوعات الأمن وخدمات دعم الحياة.

نشر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع تقرير تدقيق جديد حول برنامج تطوير الشرطة. وبيّن التقرير عدة تحديات كبيرة:

- افتقار وزارة الخارجية إلى تقييم حالي للقدرات الأساسية للشرطة العراقية.
- لا تملك وزارة الخارجية خطة شاملة ومفصلة بما يكفي لتحديد الأهداف المرجوة بوضوح.
- لم تحصل بعد وزارة الخارجية على ما يكفي من الالتزامات الخطية من الحكومة العراقية بشأن دعمها لبرنامج تطوير الشرطة.

أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تشرين الأول/ أكتوبر مقابلة مع مسؤول كبير في وزارة الداخلية بعد طول انتظار حول برنامج تطوير الشرطة. واقترح أن "يأخذ مسئولو الولايات المتحدة أموال البرنامج والأموال المرصودة واستخدامها لشيء يمكن أن يعود بالنفع على شعب الولايات المتحدة، لأن فائدة ١ مليار دولار ستكون ضئيلة جداً لوزارة الداخلية".

(رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بحضر مؤتمر صحفي في وزارة الدفاع العراقية. (صورة الحكومة العراقية

التعاون الأمني بين البلدين

سيتولى مكتب التعاون الأمني العراقي الجديد إدارة الجهود الجارية لدعم قوات الأمن العراقية، بما في ذلك التدريب على الاستخدام السليم لأنظمة التسليح المتقدمة الأمريكية (مثل، طائرة F-١٦ ودبابات القتال الرئيسية أبرامز M١). وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سيدعم مكتب التعاون الأمني العراقي ١٨٣ من عمليات المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) التي تمولها العراق، والتي تقدر قيمتها بنحو ٧,٥ مليار دولار، مع ١٨٥ عملية إضافية تمولها الولايات المتحدة "عمليات المبيعات العسكرية الخارجية المرصودة"، والتي تبلغ قيمتها نحو ٢,٤ مليار دولار. ومع ذلك فقد يستغرق الأمر سنوات، قبل قوات أن تتمكن قوات الأمن العراقية تماماً من الدفاع عن العراق داخلياً وخارجياً. وفي هذا الربع، أعلنت الحكومة العراقية أنها تجري تقييماً على كل محافظة لتحديد متى يمكن للشرطة العراقية تحمل المسؤولية الكاملة عن جميع المهام الأمنية في المدن العراقية. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ رئيس هيئة الأركان في وزارة الدفاع مؤخراً المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن العراق لن يكون قادراً على توفير الدفاع الخارجي الكامل حتى النصف الأول من العقد المقبل. وأكد على أن القوة الجوية العراقية تملك الحد الأدنى من القدرات، ولا يمكنها تأمين الأجواء العراقية لعدة سنوات أخرى.

التطورات في العراق

حدثت تطورات رئيسية عديدة في هذا الربع السنوي من شأنها أن تؤثر على طبيعة المؤسسات الديمقراطية العراقية الوليدة في السنوات القادمة:

- قوانين مكافحة الفساد الجديدة. أقر مجلس النواب (CoR) قوانين جديدة تعيد تنظيم اثنين من وكالات مكافحة الفساد الرئيسية في العراق، وهما هيئة النزاهة (COI) وديوان الرقابة المالية. وبالمثل، وافق برلمان كردستان العراق على تشريع لإقامة أول وكالة مستقلة لمكافحة الفساد في إقليم كردستان.
- قيادة جديدة للوكالة. تولى قادة جدد دفات القيادة في كلاً من هيئة النزاهة ووزارة الكهرباء، وتولى كلاً منهما منصبه بعد الرحيل المثير للجدل لسلفه.
- رقم قياسي جديد في إنتاج النفط. في آب/أغسطس أنتج العراق ٢,٦٥ مليون برميل يومياً من النفط، ليكون بذلك أعلى معدل إنتاج شهري